المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

اليوم
في المكتبات

مجلة
حوار سبورت

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد (2137) السنة الثامنة - الاحد (22) أيار 2011

مصدر سياسي: الحكومة لا تبالي بلجان التحقيق

صفقات سياسية لضرب الأجهزة الأمنية ودولة القانون: أعيدوا الهيكلة

□ بغداد/ علي عبدالسادة

فجرت حوادث الاختراق في الأجهزة الأمنية جدلا سياسيا واسعا حول قدرتها على حفظ الأمن في البلاد، في وقت يكشف مصدر سياسي عليم أن الحكومة لن تستطيع اتخاذ إجراءات حازمة لوقف التدهور الحاصل بسبب السطوة السياسية التي تتنازع على القيادات الأمنية.

وقالت المصادر للمدى إن فصائل سياسية "تتنافس بضراوة" على قيادة الملف الأمني.

وتوضح تلك المصادر أن أجواء عدم الثقة بين شركاء الحكومة أدت بهم إلى تحويل الأجهزة الأمنية إلى ساحة صراع.

وتخيم حالة من الإحباط على الشارع العراقي على خلفية تكرر حوادث هروب أو تهريب السجناء، وظهور معلومات عن تورط ضباط كبار وشخصيات لها ارتباط بجهات سياسية نافذة.

وأفادت المصادر العليمة بان صفقات سياسية تعقد بين جهات نافذة للسيطرة على دفة الأجهزة الأمنية.

وبحسب نظام المحاصصة المعمول به في النظام السياسي العراقي، فأن قادة الأجهزة والتشكيلات العسكرية تخضع للتوافق وتوزيع المناصب بين الفرقاء.

وترى الحكومة العراقية أن محاولات اختراق الأجهزة الأمنية تهدف إلى تقويض عملها وتسعى إلى إسقاطها، لكن خصوم ائتلاف دولة القانون لا يثقون بهذا التفسير لان رئاسة الوزراء هي من تتحكم بالملف الأمني بشكل رسمي، على حد رأيهم.

وكان ائتلاف دولة القانون قد طالب أمس السبت بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بـ"أسرع وقت"، وقال إن تكرار الخروقات الأمنية تقف وراءه جهات تحاول إرباك الوضع الأمني ورمي الكرة في ملعب الحكومة.

من ناحية أخرى، كشفت المصادر ذاتها أن انزعاج الحكومة من تشكيل لجان تحقيق بخصوص الحوادث الأمنية دفعها إلى "طي أوراق التحقيق في الأرشيف".

وقالت تلك المصادر إن الحكومة العراقية كانت هي من تتكفل بتشكيل اللجان التحقيقية لكنها لا تخرج بنتائج مقنعة.

ونقلت المصادر عن قياديين في كتل سياسية مختلفة قولهم: "لا يمكن الاستمرار بهذه الحيل، وعلى البرلمان الإشراف على التحقيقات عبر لجان يقوم بتشكيلها بنفسه".

وكان البرلمان العراقي قد شكل لجان تحقيق خاصة لتقصي حادثة تهريب سجناء من عناصر تنظيم القاعدة من سجني البصرة وموقع تسفيرات الرصافة، لكن أعضاء في لجان التحقيق كشفوا للمدى في وقت سابق إن الحكومة تعرقل التحقيقات وتحاول تجميد التوصيات.

ويُخشى من عدم الاستقرار في الجهاز الامني العراقي من ان يدخل عامل مؤثر في حوار الكتل السياسية حول بقاء او انسحاب القوات الامريكية في العراق، خصوصا وان دائرة القرار السياسي في واشنطن تضغط باتجاه التمديد لعشرين الف جندي امريكي في تسع قواعد عسكرية مفترضة.

ومع ذلك فان الحكومة العراقية تحاول اخفاء المعلومات المتعلقة بترهل الجهاز الامني، على الاقل في الوقت الراهن، اي قبل نهاية العام الجاري.

العدل تكشف المستور وتسقط في التناقض

التاجي: صفقات التهريب تتم بالتلفون

□ بغداد/ المدى

تضاربت التصريحات التي أدلى بها أمس مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة العدل العراقية على خلفية أنباء هروب معتقلين من سجن التاجي.

ويوم أمس أعلنت الوزارة أنها تعتزم التشويش على خطوط الهاتف النقال، في إشارة إلى وجود عمليات اتصال ساهمت في عمليات التهريب، أو الهروب.

وبينما أعلن، الجمعة، عن هروبهم، نفى الوزير حسن الشمري ذلك.

ولم يمض وقت طويل ليعلن أن العملية لا يمكن وصفها بالهروب، وإنما تهريب.

لكن الوزارة ذاتها عادت أمس السبت لتتحسب من خطر الموبايل داخل التاجي، وأعلنت أنها ستتعاقد مع الجيش الاميركي لتطبيق نظام التشويش على خطوط الهاتف.

ويرى خبراء أمنيون ومحللون سياسيون أن الرغبة في تطبيق التشويش تعني اعترافا حكوميا بالسهولة التي يجري فيها استخدام الهاتف داخل السجون وان الأجهزة المعنية غير قادرة على منع ذلك إلا بالتشويش.

الوزارة قالت أيضا إن الإدارة السابقة للتاجي غير حيادية، وان السجن تسيطر عليه "بعض الجهات".

وتختلف ردة فعل وزارة العدل على حادثة سجن التاجي، رغم التضارب والتناقض في حصيلتها، عن رد فعل الحكومة على حوادث سجني البصرة والرصافة.

وينظر الشارع العراقي إلى أحداث السجون وهروب معتقلين منها، على أنها عوامل تفقده الثقة بالأجهزة الأمنية الماسكة لإدارة السجون العراقية.

وكان مدير المكتب الإعلامي لوزارة العدل حيدر السعدي قد قال إن "قرار الوزارة بإقالة مدير سجن التاجي تم بعد إرسال لجنة لتقصي الحقائق من قبل وزير العدل حسن الشمري"، مبينا أن "إرسال اللجنة تم بعد وصول ملاحظات عن وجود خروق في داخل السجن فضلا عن عدم أهلية وحيادية إدارة السجن".

وأضاف السعدي أن "اللجنة أثبتت وجود تواطؤ وخروق كبيرة، فضلا عن وجود بعض الفئات المسيطرة داخل هذا السجن"، لافتا إلى أن "هناك نقصا في أعداد نزلاء السجن من خلال عملية تهريب سابقة".

وأكد السعدي "عدم وجود أسماء محددة للهاربين أو المهربين من سجن التاجي"، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن "السجن يحتوي على قيادات من الميليشيات وتنظيم القاعدة وبعض المتهمين بقضايا تمس أمن الدولة".

كما أعلنت وزارة العدل أنها ستوقع مع الجانب الأمريكي عقدا لنصب أجهزة تشويش على شبكات الموبايل داخل السجون للحد من ظاهرة إدخالها إلى السجون، مؤكدة وجود أعمال شغب مقصودة من قبل قيادات في تنظيم القاعدة داخل السجون لتنظيم عملية هروب.

مولن يستعجل بغداد: رأيكم في أسابيع!

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الأميرال مايك مولن أن حكومة بلاده سوف ترحب ببقاء بعض القوات الأميركية في حال رغبت الحكومة العراقية بذلك.

وحذر مولن من أن التأخر في عدم حسم الموضوع سيعيق إبقاء عدد من الجنود الاميركيين في العراق، مطالبا بحسم الموضوع في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد دعا في وقت سابق إلى إجراء حوار مع مختلف الكتل السياسية المتنافسة حول مسألة انسحاب القوات الأميركية من العراق بعد عام.

وقال المالكي "إن مسألة بقاء القوات الأمريكية أمر قومي ومن ثم فأنه على قادة الكتل السياسية التحاور لتحديد ما إذا كانوا يريدون بقاء هذه القوات أم لا وبعد ذلك ستقرر الحكومة موقفها". وكان المالكي قد تعهد مؤخرا بعدم مطالبة القوات الأميركية بالبقاء بعد المهلة المحددة لخروجها. وقال إنه قد تم اتخاذ القرار رغم رغبة العراق في الاحتفاظ بعلاقات عسكرية أقوى مع واشنطن.

عراقي يعرض اجهزة مذياع باشكال غريبة في الباب الشرقي..عدسة/ أدهم يوسف

نواب: حرية التعبير على مقاس الحكومة

□ بغداد/ أياس حسام الساموك

وصف نواب عراقيون مسودة قانون حق التظاهر بأنه قانون مصاغ على مقاس الحكومة، وانه يُزيد من القيود المفروضة على الأفراد.

وانتقد عدد من البرلمانيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان مقترح القانون، معتبرين إياه تكريسا لتقييد الحريات الذي يعمل عليه بعض الحكومات المحلية.

وقال عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب علي شبر في تصريح لـ"المدى" إن حق التظاهر مكفول دستوريا، مشددا على ضرورة إيجاد قانون يتطابق مع روح الدستور ويتماشى مع طبيعة التغيير الحاصل في العراق الجديد ويستطيع معه المواطن التعبير عن رأيه بكل حرية. متسائلا "كيف نستطيع القول بأن العراق انتقل من الدكتاتورية وتكميم الأفواه ومحاربة الحريات إلى الديمقراطية بوجود هذه المقيّدات؟".

وأعرب شبر عن اعتقاده بـ"أن تحديد التظاهرات في مكان معين كي تبتعد عن طبيعة التظاهر والاعتصام والتعبير عن الرأي، يعتبر سلبا الحريات"، لافتا إلى أن تحديد زمن معين للتظاهر يعد هو الآخر تحديدا للحريات ويؤثر في حرية الرأي. بدوره تساءل عادل اللامي الناشط في مجال حقوق الإنسان "هل أن هكذا قانون يصاغ من قبل الحكومة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والذي يخص رسم سياسة حرية التعبير عن الرأي في البلد من واجب الحكومة فقط، لتفصيله حسب مقاساتها أم يتطلب ذلك إشراك شرائح المجتمع المهمة في بلورة رؤية واضحة لهذا الموضوع انطلاقا من مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد"؟

وأضاف اللامي في حديث لـ"المدى" أن من جملة الملاحظات مفهومي النظام العام والآداب العامة، وهذان المفهومان مطاطان، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تفسيرهما حسب أهواء الحكومة ومجالس المحافظات.

وتابع اللامي أما فيما يتعلق بمسألة وقت بداية ونهاية التظاهر أو الاجتماع وتحديده ما بين الساعة السابعة صباحاً والعاشرة ليلاً بحجة توفير الأمن للمتظاهرين أو المجتمعين فانه يتعارض مع حقوق الإنسان والحريات الشخصية التي نص عليها الدستور، لافتا إلى وجود تساؤل آخر هو "هل أن أجهزة الأمن المسؤولة تغلق أبوابها عن حماية الناس بعد الساعة العاشرة ليلا ولا تفتح إلا في السابعة صباحاً؟"

□ التفاصيل ص٣

كردستان تمتلك حقاً محدوداً في السلاح

□ متابعة/ المدى

أفاد عضو في لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب، أمس، انه يحق لإقليم كردستان شراء السلاح ولكن بشكل محدود. وقال شوان محمد طه لوكالة كردستان للأنباء إن "بإمكان حكومة إقليم كردستان تأمين احتياجاتها من الأسلحة والعتاد الضروري، في إطار نسبة ١٧٪ من الموازنة المخصصة لها من الموازنة العامة للبلاد". وحول نوعية تلك الأسلحة، أوضح طه أن "هناك بعض الأسلحة، كالطائرات والأسلحة الثقيلة، تؤمن عن طريق الحكومة الاتحادية العراقية، غير انه بإمكان حكومة إقليم كردستان أن تؤمن لها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة". وأضاف أن "حكومة الإقليم خصصت مبلغ ٢٠ مليار دينار عراقي من موازنة الإقليم للعام الحالي، لشراء الأسلحة والأعتدة".

وأشار إلى انه "في إطار محاولات الطرف الكردستاني الرامية لاعتبار قوات البيشمركة جزءاً من مكونات الدفاع العراقية، سيتم تخصيص نسبة من الأسلحة لقوات البيشمركة عند تسليح الجيش العراقي".

خطاب متفائل للعراقية: نواصل الحوار مع دولة القانون

علاوي قد يتراجع عن تركه مجلس السياسات

□ بغداد/ هشام الركابي

ألمحت القائمة العراقية إلى أن زعيمها إياد علاوي قد يعدل عن قراره بتولي رئاسة مجلس السياسات الإستراتيجية، مما يفتح المجال إلى العملية السياسية التي قد تشهد استقراراً نسبيا من خلال جلوس قادة الكتل السياسية إلى طاولة الحوار مجددا.

وقال مستشار القائمة هاني عاشور في بيان صدر عن مكتبه، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن التحالف الكردستاني يتبنى حاليا تنظيم اجتماعات بين العراقية ودولة القانون بحضور نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، مبينا أنه جرى عقد ثلاثة اجتماعات والاتفاق على عقد اجتماع آخر يوم الاثنين المقبل.

وأوضح عاشور أن الاجتماعات تعقد لتحجيم الخلاف بين العراقية ودولة القانون، ولمناقشة تفعيل اتفاق أربيل الذي تم تشكيل الحكومة بموجبه، مشيرا إلى أن الحوار حول المجلس الوطني للسياسات العليا احد مفردات اتفاق أربيل والاجتماعات التي تعقد الآن، إضافة إلى مفردات أخرى ضمن الاتفاق المذكور.

وأوضح عاشور أنه لم يتم خلال الاجتماعات التطرق إلى تحديد موعد اجتماع بين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي وزعيم دولة القانون رئيس الوزراء نوري المالكي حتى الآن، مستدركا أن الجهد الذي يتبناه رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني يسعى في هذا الاتجاه لاستكمال تنفيذ بنود اتفاق أربيل.

ورجح مستشار العراقية إمكانية عدول إياد علاوي عن قراره، ويتولى رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا، في حال تم التوصل إلى تفاهمات ووضع النقاط على الحروف بشأن تنفيذ اتفاق أربيل، مشيرا إلى أن الاجتماعات الأخيرة بين الطرفين أكدت أهمية قيام هذا المجلس، ليشارك في بناء الدولة العراقية الحديثة، وأن بعض التفاصيل بشأنه بدأت تصل إلى نقاط تفاهم إيجابية.

علاوي

إلى ذلك، يقول القيادي في ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي إن العملية السياسية وحكومة الشراكة الوطنية بنيت على توافقات واتفاقيات برعاية رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ومن هذه التوافقات والاتفاقات، تولي رئاسة مجلس السياسات الستراتيجية من قبل القائمة العراقية.

ووصف العوادي في حديثه لـ"المدى" أن مواقف القائمة العراقية الأخيرة قد تعطي بادرة جيدة، وستدعم العمل لتأسيس مبدأ الشراكة الحقيقية داخل الإطار الحكومي.

ربيع العرب: العائدون من سوريا وليبيا يجدون الأمن في العراق

□ عن الواشنطن بوست

من السهل تمييز العراقيين الهاربين من العنف المتصاعد في سوريا لدى وصولهم إلى بغداد عن طريق الباصات.

إنهم يحملون معهم مقتنيات تبعث على الأسى: بطانيات وشراشف مربوطة بالحبال، وأجهزة تلفاز، وصناديق كانت يوما ما مليئة بالطعام الذي توزعه عليهم وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أما اليوم فأنها مليئة بالملابس ولعب الأطفال.

مع تزايد العنف الذي اكتسح بلدان الشرق الأوسط مثل ليبيا وسوريا واليمن، فقد بدأ العراقيون بالعودة إلى وطنهم بعد أن هربوا منه قبل سنوات بسبب المشاكل التي حدثت بعد ٢٠٠٣. تقول زينة إبراهيم، ٣٣ سنة وهي أم لطفلين "أن نموت في بلدنا خير لنا من الموت في الخارج". عادت السيدة زينة مع زوجها وأطفالها من دمشق التي يقيمون فيها منذ عام ٢٠٠٦.

كان زوجها احد منتسبي الجيش العراقي السابق، وبعد تلقيه تهديدات عديدة قرر الهرب مع عائلته إلى سوريا ليعيشوا بأمان.

الآن وقد تلاشى ذلك الحلم، وراحت الانتفاضات والثورات تكتسح الشرق الأوسط، بدأ العراقيون بالعودة إلى وطنهم.

هذا التطور يوحي بان الأمن قد تحسن في العراق، بينما الأوضاع تتدهور في البلدان التي كانت مستقرة.

ففي سوريا سقط أكثر من ٨٥٠ شخصا بسبب أعمال القمع التي يمارسها نظام الأسد ضد الانتفاضات الشعبية التي بدأت في آذار.

وبالرغم من أن العراق لا زال يعاني من التفجيرات والأعمال المسلحة فان الأوضاع فيه أفضل بكثير بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ حيث كانت التفجيرات أحداثا يومية وكانت فرق الموت تمارس التعذيب بأبشع الأساليب.

يقول سلمان الخفاجي، وكيل وزارة الهجرة "لا شك أن الأوضاع في العراق اليوم أفضل من الكثير من البلدان في المنطقة وهذا ما شجّع العراقيين على العودة إلى بلدهم لينعموا ببعض السلام".

إن عدد العائدين إلى العراق يعتمد على مدى تدهور الأوضاع في المنطقة –خاصة الجارة سوريا– التي سبق وان هرب إليها الكثير من العراقيين.

عودة اللاجئين تثير القلق لدى العراقيين حول مدى تأثير القادمين الجدد على اقتصاد البلاد. لقد شهد العراق موجات من الهجرة إلى الخارج بدءا من الحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٠، مرورا بالعقوبات الدولية في التسعينيات.

كانت هناك فترة قصيرة بعد ٢٠٠٣ للعراق، عاد فيها بعض العراقيين إلى البلاد، إلا أن ذلك سرعان ما تغيّر عندما بدأت التفجيرات وأعمال القتل تنتشر في البلاد.

تقدّر المنظمة الدولية للهجرة وجود حوالي مليوني عراقي في دول الجوار. بعضهم في الأردن، لكن اغلبهم في سوريا التي سمحت – لغاية ٢٠٠٨ – بدخول العراقيين بدون تأشيرة.

يقول الخفاجي إن الوزارة لا تتوفر لديها إحصائية دقيقة بأعداد العائدين من سوريا. إلا أن أعداد الباصات القادمة من سوريا وهي مكتظة بالعراقيين، توحي بان الأعداد تتزايد سيما وان الأوضاع في سوريا تزداد سوءا يوما بعد يوم.

□ ترجمة عبد الخالق علي

المصالحة: دعاوى الكيد تلاحقنا

□ بغداد/ المدى

تعاني وزارة المصالحة الوطنية من ملاحقة القضاء لعناصر مسؤولة عن ملف التفاوض مع الجماعات المسلحة.

وبحسب توصيف الوزير عامر الخزاعي فان الدعاوى الكيدية تعرقل عمل الوزارة، جاء هذا تعليقا منه على اعتقال مسؤول المصالحة في منطقة اليوسفية. وكشفت الوزارة أمس أن القضاء العراقي يحقق في الاتهامات الموجهة لمدير مكتب المصالحة الوطنية لمناطق جنوبي العاصمة بغداد الذي تم اعتقاله الخميس الماضي من قبل القوات الأمنية.

يأتي ذلك في وقت كشف خبراء في الجماعات المسلحة أن عناصر تنظيم القاعدة يعتبرون الحوار مع الحكومة غير شرعي.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي لوكالة كردستان للأنباء إن وزارته "تعاني من مشكلة كبيرة جدا تتعلق بدعاوى الكيد خاصة في المناطق التي كان تنظيم القاعدة يبسط سيطرته عليها مثل مناطق جنوب العاصمة بغداد". وكانت قوة من لواء الرد السريع قد داهمت الخميس الماضي مكتب المصالحة الوطنية لمناطق جنوب بغداد في قضاء اليوسفية، واعتقلت مسؤول المكتب محمود الجنابي.

□ التفاصيل ص٢